(اليه حذفه)
بالعطف لان الكلام عند قيام القرينه على ان المسند كما عرفت
ما شمه الدال على التعظيم يفهم من الكلام عند عدم ذكره وبذكره
يحصل اظهاره المعظم **قوله** او التبرك بذكره ينبغي ان يكون عطفا
على اظهاره **قوله** حيث الاصغا مطلوب الاول ابدال الاصغا
بالسماع ليتناول ايشط موسى عليه السلم فان الاصغا لا يستعمل في حقه
تعالى بخلاف السماع وفي قوله حيث الاصغا مطلوب اشارة الى
ان بسط الكلام ليس غرضا اصليا كالاغراض السابقه وانما
يقصد لان الاصغا من السامع مطلوب **قوله** تحقيقا او تقديرا
الح اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم اللفظي قسمان
تحقيقي نحو ضرب زيد غلامه وتقديري نحو ضرب غلامه زيد فان
زيدا وان كان متوخرا لفظا لكنه متقدم تقديرا لان مرتبته الفاعل
قبل مرتبة المفعول والتقديم المعنوي قسمان احدهما ان يكون قبل
الضمير لفظ يتضمن المرجع بان يكون جزء مدلول اللفظ نحو قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى لان العدل يتضمن المصدر وهو
جزؤه والثاني ان يكون المرجع مفهوما التزاما من سياق الكلام
قبل الضمير نحو قوله تعالى ولابويه لان الكلام مسوق لبيان المراث
فيلزم ان يكون هناك موروث يرجع اليه وهو الذي اراده
الشارح بقوله او قرينه حال والتقديم الحكمي ان يكون المرجع موضوعه
ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه الا ذكر الضمير باعتبار ان وضعه
على ان يعود الى متقدم فهذا المرجع مقدم حكما لوضع الضمير وذلك كالضمير
المبهم المفسر بما بعده نحو ربه رجلا ومنه ضمير الشان والقصه

واعلم

واعلم انه لم يتعرض في الايضاح للتقديم الحكمي بالمعنى الذي مر
وهو الاولى لانه من خلاف مقتضى الظاهر فليس هذا محله كيف وقد قال
المص فيما سياتي هذا كله مقتضى الظاهر **قوله** لان وضع المعارف
يشير الى ان المعتبر في المعرفه هو التعيين عند الاستعمال دون
الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصيه وغيرها من المضمرات
والمبهمات وسائر المعارف فان لفظه انا مثلا لا تستعمل الا في
الاشخاص معينه اذ لا يصح ان يقال انا ويراد متكلم لا بعينه
وليست موضوعه لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل
واحد منها والا لكانت مشتركه موضوعه اوضاعا بعدد افراد المتكلم
فوجب ان يكون موضوعه لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون
الغرض من وضعه هناك استعمالها في افرادها المعينه دونه
قال السيد المحقق هذا ما توهمه جماعه والحق ما
افاده بعض الفضلاء من انها موضوعه لكل معين منها وضعا
واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شي منها ولا الاشتراك وتعدد
الاوضاع ولو صح ما توهموه لكان انا وانت وهذا مجازات لا حقائق
لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكليه بل لا يصح
استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك
لما اختلف ائمه اللغه في استلزام المجاز الحقيقه ولما احتاج من نفى
الاستلزام الى ان يتمسك بامثله نادره انتهى ثم ان الاستدلال
بان وضع المعارف على الاستعمال المعين غير تام لان المراد بالمعين
في قوله واصل الخطاب ان يكون لمعين هو المشخص كما يدل عليه قوله

(في الهامش: على ان يكون لمعين ... اصل الخطاب ان يكون لمعين)